

مستويات الدخل والنشاط والنتائج

يعتمد تفسيرنا لتعريف الدخل القومي على شيئين هما أولاً: تعريفنا للادخار والاستثمار على أنهما يطابقان الدخل القومي في أية فترة مضت وثانياً: أن الأشخاص الذين يقررون الادخار ليسوا هم نفس الأشخاص الذين يقررون الاستثمار، وكلا من الفئتين تعمل مستقلة عن الأخرى. ولما كانت خطط الادخار مستقلة عن خطط الاستثمار في معظم الأحيان فليس ثمة ما يدعو إلى الافتراض بأن مجموع خطط الادخار في أي أسبوع أو عام تساوي مجموع خطط الاستثمار في نفس الفترة. فعلى سبيل المثال قد تختار مؤسسة زيادة خططها الاستثمارية أو زيادتها في العام القادم لتصل إلى مستوى أعلى أو أدنى من مستوى هذا العام، ويتخذ هذا القرار مستقلاً عن خطط أرباب البيوت بشأن مدخراتهم بحيث لا يكون هناك ما يدعو إلى أن يقترن التغيير في خطط الاستثمار التي ترسمها المؤسسات بتغيير خطط أرباب البيوت بشأن الادخار.

ورغم ذلك يظل الادخار الحقيقي مساوياً للاستثمار الحقيقي. وليس من العسير أن نوفق بين هذه المساواة الضرورية وعدم تساوي خطط الاستثمار والادخار. وينشأ هذا الفارق بين الأحداث الفعلية وخطط رجال الأعمال عن عدة أمور ومن أهمها أن معظم المؤسسات لا تدري شيئاً عن

التغيرات التي تطرأ على خطط غيرها من المؤسسات. وهكذا لو قرر عدد من المؤسسات الصناعية استثمار مبلغ أقل مما استثمره في الفترة السابقة، فإن ذلك يفسر عن انخفاض دخول المشتغلين بصناعات البناء والآلات ويميل هؤلاء بدورهم إلى شراء كميات أقل من مختلف السلع وليس ثمة ما يدعو إلى أن نفترض أن أصحاب المتاجر يفتنون إلى أن هذا الأمر سيحدث، لذلك يحتمل أن يكونوا قد وضعوا خططا تقضي بشراء نفس الكميات التي اشتروها في الفترة السابقة من تجار الجملة ومن ثم فإن التجار سيجدون أن البضائع التي بقيت لديهم في آخر المدة دون أن تجد لها مشتريين أكثر من تقديراتهم.

ويمكننا أن نقول حينئذ أن التجار يشعرون بأنهم قاموا "باستثمارات غير مخططة" وأنهم يمتلكون ثروة حقيقية (على شكل بضاعة غير مبيعة) أكثر مما كانوا ينفون امتلاكه، ونلاحظ أن الاستثمار المخطط قد انخفض غير أن الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد بصفة عامة لم ينخفض بسبب استثمار التجار غير المخطط في السلع التي لم تبع، وتسوية الفرق بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط عظيم الأهمية عند تفسيرنا لتحديد مستوى الدخل القومي. ولأن خطط بعض المستثمرين لا تتحقق بدقة لذلك يمكننا أن نتوقع منهم أن يغيروا خططهم في الفترات التالية، فقد يجد التجار أن بضاعتهم تكدست على الأرفف فيقررون خفض مشترياتهم من المنتجين في الفترة التالية، أي يقررون القيام "باستثمارات سلبية" بخفض ممتلكاتهم من الثروة الحقيقية. ومن شأن هذا القرار أن يغير خطط المنتجين الذين يجدون أن السلع التامة الصنع أكثر مما كانوا يتوقعون. ومن المنطقي

أن نفترض أن المنتجين يستجيبون إلى ذلك بخفض إنتاجهم الذي يخفض بدوره دخول الأفراد ويؤدي بالتالي إلى انخفاض مستوى إنفاقهم.

وهكذا يحدث انخفاض متراكم في مستوى الدخل القومي نتيجة لانخفاض استثمارات الشركات المخططة. ولكن أين يقف هذا الانخفاض؟ ويحق لنا أن نتساءل أيضا عن المستوى الذي يقف عنده ارتفاع مستوى الدخل لو كانت هناك قوى تدفع إلى ارتفاع مستوى الاستثمارات المخططة التي تنوي المؤسسات القيام بها.

وتتوقف الإجابة على أن مستوى الدخل لا يكون في حالة توازن إلا إذا كان إجمالي المدخرات يساوي إجمالي الاستثمارات المخططة. ولا يمكن أن تتحقق خطط جميع الأطراف في العمليات التجارية إلا إذا توفر هذا الشرط، وهم لا يعملون على تغيير خططهم في الفترة القادمة ولا يمكن أن يميل مستوى الدخل إلى التغير إلا إذا بقيت الخطط دون تغير في الفترة القادمة. ولكن كيف يحدث أن تتساوى المدخرات المخططة الإجمالية مع الاستثمارات المخططة الإجمالية؟ نرد على ذلك بقولنا أنه كلما تغير مستوى الدخل تغيرت أيضا خطط الادخار.

فالشخص الذي يبلغ دخله ١٠ جنيهات في الأسبوع قد يدخر جنيها واحدا بينما أن الشخص الذي يبلغ دخله ٧ جنيهات قد لا يدخر شيئا والذي يبلغ دخله ١٦ جنيها قد يدخر ٣ جنيهات.. وهكذا نلاحظ أن انخفاض مستوى الدخل القومي الناتج عن نقص مشروعات الاستثمار عند الشركات من شأنه أن يقلل مشروعات الادخار. وتستمر هذه العملية

إلى أن تنخفض الدخول بحيث تقل مشروعات الادخار وتتساوى درجة انخفاض مشروعات الاستثمار لدى الشركات. وفي هذا المستوى فقط ينخفض التوازن الجديد في مستوى الدخل القومي.

المضاعف

نفترض افتراضين حتى نتمكن من أن نحسب التغير في مستوى توازن الدخل الذي ينشأ عن تغير مستوى الاستثمار المخطط، الافتراض الأول ينص على وجود علاقة بسيطة ومستقرة بين التغيرات في مستوى الدخل القومي والتغيرات في مستوى الادخار. ويصف "الميل الحدي للادخار" هذه العلاقة، وهو النسبة بين تغير مستوى مشروعات الادخار وتغير مستوى الدخل المرتبط به، وتمثل لذلك بما يأتي: أن ارتفاع دخل شخص ما بمقدار ثلاثة جنيهات أي من ٧ جنيهات إلى ١٠ جنيهات يدفعه إلى ادخار جنيه واحد وارتفاع دخله بمقدار ٦ جنيهات أي من ١٠ إلى ١٦ جنيها يجعله يدخر جنيهاين ويحدث عكس ذلك لو انخفض الدخل. وهكذا يمكننا أن نقول أن الميل الحدي للادخار بالنسبة لهذا الشخص يساوي $\frac{1}{3}$. ولو كان المجتمع كله يشبه هذا الشخص فإن الميل الحدي للادخار بالنسبة للبلاد يساوي $\frac{1}{3}$.

أما الافتراض الثاني، فينطوي على عدم تغير الأسعار. وهناك ظروف كثيرة يتحقق فيها ولكن لا بد من الاعتراف بنقط الضعف التي ينطوي عليها هذا الافتراض فمعظم الدول الصناعية تدرك أن مستوى أسعار المنتجات المصنوعة لا يتفاوت كثيرا عندما يكون هناك عدد كبير من

العاطلين والآلات غير المستغلة. وتدل التجربة التاريخية على أن تغير مستوى الطلب على السلع المصنوعة يؤدي إلى تغير مستوى الإنتاج والنشاط بينما يظل مستوى الأسعار ثابتا إلى حد ما.

وعندما يرتفع مستوى الدخل وتبقى الأسعار ثابتة يتمكن أصحاب الدخل من شراء كمية أكبر من السلع والخدمات. وتعرف هذه الظاهرة بارتفاع مستوى الدخل الحقيقية إذ تتاح لأعضاء المجتمع بصفة عامة كمية أكبر من السلع والخدمات ومن ناحية أخرى لو تغيرت الأسعار والدخل بنفس النسبة يكون الدخل النقدي قد تغير بينما بقي الدخل الحقيقي دون تغير فلو تضاعف دخلي النقدي بينما تضاعفت أسعار السلع أيضا فإن هذا الدخل يتيح لي نفس الكمية السابقة أي أن دخلي الحقيقي لم يتغير.

وهناك طرفان لا يمكن أن نفترض فيهما أن التغيرات في الطلب لا تؤدي إلى تغير الأسعار أما الطرف الأول فهو إنتاج البلاد للسلع الزراعية وغيرها من السلع الأولية، وفي حالة عدم تدخل الدولة فإن أسعار هذه السلع عادة ما تتغير كثيرا كلما تغير الطلب عليها. أما الطرف الثاني فهو توفر التشغيل الكامل في الاقتصاد الصناعي إذ أن ازدياد الطلب على الناتج في هذا الاقتصاد لا يمكن مواجهته بزيادة النشاط لأن الموارد البشرية والآلات تكون في حالة تشغيل كامل. ولكن بمضي المدة يمكن مواجهة هذا الطلب المتزايد برفع مستوى إنتاج القوة العاملة أي بعبارة أخرى بزيادة الإنتاجية.. ولكن هناك حدود السرعة لمواجهة هذا الطلب ولا بد من أن يتساوى مستوى الادخار المخطط مع مستوى الاستثمار المخطط الجديد أي لا بد من أن تتغير مشروعات الادخار بمقدار يساوي

تغير الاستثمار المخطط. ولما كانت مشروعات الادخار تختلف باختلاف مستوى الدخل، فإن الدخل يصل إلى مستوى جديد تتغير فيه مشروعات الادخار بحيث تحقق التوازن.

وإن كان هذا التوازن يتحقق بزيادة المدخرات المخططة بمقدار ١٠ ملايين من الجنيهات بسبب ارتفاع مستوى الاستثمار المخطط بمقدار ١٠ ملايين من الجنيهات وإن كان الميل الحدي للادخار يساوي $1/3$ فإن زيادة الدخل بمقدار ٣٠ مليوناً من الجنيهات سترفع الادخار إلى المستوى المطلوب، وتكون زيادة الدخل التي تحقق التوازن هي ٣٠ مليون جنيه وهي تعادل ثلاثة أضعاف الزيادة في مشروعات الاستثمار. وتعرف النسبة بين زيادة الاستثمار المخطط والزيادة في الدخل في التوازن الجديد تعرف بالمضاعفة وتكون قيمة المضاعف في هذا المثال تساوي ٣.

والعامل الوحيد الذي يحدد مقدار هذا المضاعف هو مقدار الميل الحدي للادخار. ولو كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي $1/2$ فإن زيادة الدخل بمقدار ٢٠ مليون جنيه كافية لزيادة الادخار بمقدار ١٠ ملايين من الجنيهات وهو القدر اللازم لتحقيق التوازن. ويكون المضاعف في هذه الحال هو ٢.

ويثبت المثالان العدديان السابقان القاعدة العامة القائلة بأن قيمة المضاعف تساوي مقلوب "دالة الميل إلى الادخار" التي أطلقنا عليها الميل الحدي للادخار. وهكذا نجد أن التغير الذي يحقق التوازن بين مستوى الدخل الناشئ عن تغير معين في الإنفاق على الاستهلاك يزيد كلما قل

الميل الحدي للادخار والعكس صحيح. فارتفاع مستوى الاستثمار يؤدي إلى ارتفاع مماثل في مستوى الدخل الذي يحصل عليه الأشخاص الذين ينتجون السلع والخدمات التي تشتريها المؤسسات التي زادت استثماراتها، وينفق هؤلاء بالتالي جزءاً من دخولهم الإضافية ويدخرون الباقي ويخلقون بذلك دخولا إضافية لغيرهم وهكذا دواليك. ويتضح لنا الآن أن الزيادة الإجمالية في الدخل القومي ستحدد بمقدار الإقبال على الادخار، ولو تحولت الزيادة في الدخل في الدورة الأولى إلى مدخرات ما كانت هناك دخول إضافية في الدورة الثانية ولو لم يتحول شيء من الدخول الإضافية إلى مدخرات لظل يرتفع مستوى الدخل في الدورة الثانية إلى ما لا نهاية.. ولو ادخر الناس جزءا من الزيادة في الدخل وأنفقوا الباقي فإن الزيادات المتعاقبة في الدخل تقل لأن كلا منها تؤلف جزءا من الزيادات السابقة عليها. وهكذا لو زاد الاستثمار بمقدار ١٠ ملايين من الجنيهات وكان الميل الحدي للادخار يساوي ١/٢ فإن المستفيدين في المرحلة الأولى من هذه الزيادة في الاستثمار يحصلون على ١٠ ملايين من الجنيهات وينفقون بدورهم ٥ ملايين من الجنيهات ينفق نصفها (ويدخر نصفها) فيرتفع مستوى الدخل بمقدار ٢.٥ ملايين من الجنيهات وتبلغ الزيادة في الإنفاق والدخل في المرحلة التالية ١.٢٥ مليون جنيه. وهكذا يرتفع مستوى الدخل بزيادات متناقصة. وتبلغ الزيادة الإجمالية في مستوى الدخل مليوناً من الجنيهات (١٠ + ٥ + ٢.٥ + ١.٢ + ٠.٦٢٥ + ٠.٠٠٠) وتتم هذه الزيادة في فترات لا نهاية لها من الناحية النظرية، ويتوقف الوقت الذي يتحقق فيه التوازن على سرعة استجابة المؤسسات والأفراد للظروف

المتغيرة التي أدت إلى عدم تحقق خططهم.

الحكومة

في تحليلنا لسير العمل في النظام الاقتصادي افترضنا افتراضين، وهما عدم تدخل الحكومة ثم عدم وجود تجارة خارجية ولكن حان الوقت المناسب لإلغاء الافتراض الأول ولبحث الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومة. ونحن مضطرون إلى الاهتمام بشكل خاص بالدور الذي تلعبه الحكومة لثلاثة أسباب أولها أن الحكومة تتمتع بسلطة فرض الضرائب وثانيها أنها عادة ما تمويل أي نوع من أنواع الإنفاق بالافتراض وثالثها أنها عادة ما تهتم بوسائل بعث الاستقرار والاقتصادي.

ويمكن تقسيم الضرائب إلى ثلاثة أنواع هي ضرائب الدخل وضرائب الإنفاق وضرائب رأس المال. وتعتبر ضرائب الإيرادات وكسب العمل من النوع الأول بينما تعتبر رسوم الإنتاج والدخان أمثلة لضرائب النوع الثاني بينما تعتبر ضرائب التركات من النوع الثالث.

والأثر الاقتصادي للضرائب المفروضة على الإنفاق والدخل، يختلف عن أثر الأخرى فاستبدال ضريبة الدخل بضريبة على الإنفاق بنفس النسبة قد يؤثر كثيرا على قرارات الأفراد فيما يتعلق بالإنفاق والعمل. ولكن الضريبتين على أي حال متشابهتان بحيث يمكن إهمال الاختلاف بينهما إذ يؤديان إلى انخفاض الدخول الحقيقية لدافعي الضرائب. ويتضح لنا هذا من ضريبة الدخل. غير أنه يصدق أيضا على ضريبة المشتريات إذ أن المشتري يضطر إلى دفع ثمن أعلى مما يخفض دخله النقدي. ولما كنا

سنعتبر هذين النوعين من الضرائب متشابهين فإن تحليلنا سيزداد بسهولة لو افترضنا أن ضرائب الدخل هي النوع الوحيد من الضرائب.. ويستحسن أيضا أن نفترض أن كل فرد يدفع نفس المعدل من ضريبة الدخل. أما الصفة الثانية التي تتميز بها الحكومة والتي تدفعنا إلى الاهتمام بها في قدرتها على تمويل أي نوع من أنواع الإنفاق بالاقتراض. والمعروف أن المؤسسات والأفراد لا يستطيعون الاقتراض بسهولة إلا إذا كان لديهم ممتلكات تعتبر ضمانا للقرض الذي يريدون الحصول عليه. ولكن من الصعب أن يقترض الأفراد أو المؤسسات إذا لم يكن هناك ضمان ثابت. أما الحكومات فإنها تستطيع أن تقترض اعتمادا على اسمها على الرغم من أنه من المعروف أن السلع التي تقوم الحكومة بشرائها بالقروض التي تحصل عليها ستستهلك مباشرة ويمكننا أن نقول بصفة عامة أن الحكومات لا تلقي صعوبة كبيرة في الاقتراض حتى وإن كانت تقترض لغرض هدام مثل الدخول في الحرب أو الاستعداد لها وتقترن قدرة الحكومات على الاقتراض لأي غرض من الأغراض بقدرتها على فرض الضرائب. وكل من يقرض الحكومة يعرف أنها تستطيع أن ترفع أسعار الفائدة التي تدفعها للمدائنين بفرض ضرائب جديدة.

ولما كانت الحكومة تتمتع بكل هذه المميزات فيجب أن نهتم بالدور الذي تقوم به الحكومة في تكوين نظرية المضاعف. وتعرض في ذلك السبيل إلى مشكلتين المشكلة الأولى عن مدى تأثير المضاعف بإتباع الحكومة لمجموعة من السياسات المتعلقة بالضرائب والإنفاق والمشكلة الثانية عن آثار تغيير الحكومة للسياسة الضريبية أو سياسة الإنفاق أو

تغيير السياستين في آن واحد.

وللإجابة عن السؤال الأول نفترض أن الحكومة حددت معدل الضريبة بغض النظر عن التغيرات الأخرى ونفترض أنها قررت اتخاذ سياسة اتفافية معينة. فرمما قررت مثلا إنفاق مبلغ معين من المال بغض النظر عن إيراداتها من الضرائب أو ارتبطت بسياسات تتطلب زيادة الإنفاق عندما يكون مستوى الدخل والنشاط منخفضا في البلاد أي أنها تكون قد ارتبطت بدفع تعويضات معينة للعاطلين. وبغض النظر عن سياسة الحكومة الضريبية وسياسة الإنفاق فإن تأثير إدخال الحكومة في الصورة العامة بسيطة. وهي بفرضها للضرائب تخفض دخول الأفراد القابلة للإنفاق ويؤدي ذلك إلى انكماش استهلاك الأفراد وادخارهم ويمكن تحديد هذا المبلغ بالميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستهلاك فإذا اقتطعت الحكومة ٣ جنيهات من دخل أحد الأفراد وكان ميله الحدي للادخار يساوي ١/٣ فإن مدخراته تقل بمقدار جنيه واحد وبالتالي يقل استهلاكه بمقدار جنيهين حيث أن ميله الحدي للاستهلاك من دخله يساوي ٢/٣ (وذلك لأن الدخل القابل للإنفاق بعد خصم الضرائب لا بد وأن يتخذ أحد طريقتين وهما الاستهلاك والادخار).

ويمكننا أن نتصور أن الحكومة ستستخدم في شراء السلع والخدمات المنتجة حاليا نفس النسبة التي كان سينفقها الفرد في شراء السلع والخدمات في حالة عدم فرض الضرائب. وفي هذه الحال لا يتأثر مقدار المضاعف بالدور الذي تقوم به الحكومة. ولو اختلف التوازن مثلا بسبب زيادة استثمارات المؤسسات فما هو مقدار الارتفاع في الدخل الذي كان

يمكن أن يحدث عند استعادة التوازن..؟ نجب على السؤال بأن هذا الارتفاع سيساوي الارتفاع الذي يمكن أن يحدث في حالة عدم قيام الحكومة بأي إجراء لأن الحكومة نفسها تستخدم جزءا من الزيادات التي حصل عليها الأفراد في دخولهم كما كانوا سيستخدمونها هم أنفسهم فلو أخذت الحكومة نصف جنيته من كل جنيته يزيد على دخل أحد الأفراد وكان هذا الفرد ينفق - بعد خصم الضريبة - مبلغ ٦ شلنات و ٨ بنسات من العشر شلنات التي تبقى له، ولو افترضنا أن الحكومة تنفق بدورها ٦ شلنات و ٨ بنسات من العشر شلنات التي تحصلها كضرائب في شراء السلع والخدمات المنتجة في نفس الفترة فإن إجمالي الزيادة في إنفاق الفرد والحكومة معا يبلغ ١٣ شلنا و ٤ بنسات وهو نفس المبلغ الذي كان سينفقه الفرد لو لم تستقطع منه الضريبة.

ولذلك تتفق خطط جميع الأطراف في العمليات التجارية (سواء أكانوا أفرادا أم شركات أم الحكومة) تتفق مع بعضها البعض في نفس مستوى الدخل الذي كان يمكن أن يظلوا عنده في حالة عدم تدخل الحكومة. وإذا أنفقت الحكومة كل المبالغ الإضافية التي حصلت عليها كضرائب في شراء السلع والخدمات المنتجة في نفس الفترة فإن مستوى توازن الدخل سيرتفع ويرتفع المضاعف عما كان عليه مثل تدخل الحكومة وتصبح في هذه الحال المشتريات الإضافية الإجمالية من السلع والخدمات الناتجة عن زيادة دخل الفرد بمقدار جنيته واحد أكبر من المشتريات الإضافية الإجمالية في حالة عدم تدخل الحكومة ولو حصلت مثلا على مبلغ إضافي قدره جنيته واحد وترك لك كله فإنك سوف تستهلك من

السلع مقدارا إضافيا تبلغ قيمته ١٣ شلنا و ٤ بنسات ويؤدي ذلك إلى ارتفاع دخول الأشخاص الذين باعوا هذه السلع بمقدار ١٣ شلنا و ٤ بنسات. ولكن لو حصلت الحكومة على ١٠ شلنات من الجنيه الذي أضيف إلى الدخل كضريبة إيراد وأنفقتها كلها تاركة لك ١٠ شلنات أنفقت منها بدورك ثلثيها (أي ٦ شلنات و ٨ بنسات) فإن الإنفاق والدخل أيضا يزيدان بمقدار ١٦ شلنا و ٨ بنسات.

وثمة احتمال آخر في أن تقلل الحكومة من إنفاقها بارتفاع الدخل فرما قلت المبالغ التي تدفعها لإعانة المتعطلين مثلا. عندئذ سيقبل المضاعف عما كان قبل تدخل الحكومة. وهكذا يمكن إجمال كل هذه الاستنتاجات في المبدأ العام السابق وهو أنه في حالة التوازن لا بد أن يتساوى الادخار المخطط والاستثمار المخطط. ويمكننا أن نوسع نطاق هذا المبدأ بادخار الضرائب وإنفاق الحكومة في نطاقه فمن ناحية نجد أن الدخل القومي يمكن أن يستخدم لسداد الضرائب فترى أن:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الضرائب}$$

ومن ناحية أخرى يمكن أن تستخدم الحكومة الناتج القومي في مشترياتها من السلع والخدمات المنتجة في نفس الفترة ونرى أن:

$$\text{الناتج القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي على الناتج الجاري.}$$

ولكن لما كان الدخل القومي والناتج القومي متساويين في الحجم ولما كان الاستهلاك يدخل في كلا المعادلتين السابقين فإننا نصل إلى أن:

الادخار + الضرائب = الاستثمار + الإنفاق الحكومي

ولو أطلقنا على زيادة مقدار الإنفاق الحكومي على مقدار الضرائب لفظ "عجز الميزانية" وصلنا إلى المعادلة الآتية:

الادخار = الاستثمار + عجز الميزانية

وتنطبق هذه المعادلة على الوقائع التي تمت فعلا في الماضي ويجب أن تنطبق على الخطط لو كان يراد لها أن تكون مترابطة ومتفقة.

ونعود الآن إلى الحديث عن الآثار المترتبة على تغير سياسة ضرائب الحكومة أو سياسة الإنفاق.. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع في غاية الأهمية خاصة في علاقته بسياسة تثبيت النظام الاقتصادي فإن مبادئه من البساطة بحيث أننا نستطيع أن نكتفي بإلقاء نظرة عاجلة عليها. فلو فرضت الحكومة ضرائب إضافية (بأن زادت معدل ضريبة الدخل مثلا) ولم تنفق المبالغ الإضافية التي تحصل عليها فإنها تخفض الإنفاق الإجمالي على السلع والخدمات المنتجة في نفس الفترة في البلاد. فبينما لا تزيد الحكومة بنفس النسبة ويؤدي هذا إلى وقوع سلسلة من الأحداث المشابهة لتلك الأحداث التي تعقب انخفاض مستوى يخفض الأفراد الذين دفعوا ضرائب إضافية إنفاقهم على الاستهلاك الاستثمار المخطط، وفي النهاية يتحقق توازن جديد مع دخل منخفض تتفق عنده مشروعات مختلف الأطراف. ويؤدي نقص العجز في الميزانية الذي ينتج عن رفع معدلات الضريبة إلى اختلاف المشروعات. وعلى الرغم من أن مشروعات الادخار تقل كلما ارتفعت الضريبة فإنها لا تزيد نفس درجة مشروعات الضرائب، ويسفر

ذلك عن زيادة قيمة الادخار المخطط على قيمة الاستثمار المخطط وعجز الميزانية المخطط إذا ما ارتفعت الضرائب بعد فترة كان الدخل فيها في حالة توازن ويتحقق الإنفاق بين المشروعات بعدم تحقق بعضها فقد يحد التجار من استثماراتهم إذا وجدوا أن مبيعاتهم قد قلت فجأة وتبدأ حينئذ سلسلة من انخفاضات الإنتاج والدخل إلى أن تصل الدخل في انخفاضها إلى ذلك المستوى الذي تتفق فيه مشروعات الادخار مع مشروعات الاستثمار وخطط الحكومة بشأن الضرائب والإنفاق.

ويمكن الوصول إلى نفس النتيجة عندما لا تغير الحكومة سياساتها، فلو زادت مثلاً من إنفاقها على الإنتاج الجاري تاركة معدلات الضريبة دون تغيير لأدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والإنتاج. ولا تتفق المشروعات إلا عندما تصل الدخل في ارتفاعها إلى مستوى معين، ويؤدي إلى نفس هذه النتيجة أيضاً خفض معدلات الضريبة مع بقاء إنفاق الحكومة ثابتاً بسبب زيادة إنفاق الأفراد.. بينما أن انخفاض مستوى الإنفاق الحكومي مع بقاء معدلات الضريبة كما هي يؤدي إلى انخفاض الدخل والإنتاج.